والصفات من الموجودات واقع بقدرته وارادته ابتداء بحيث لا مؤثر سواه
وهذا مذهب اهل الحق من المتكلمين وقليل ما هم وتمسكوا بوجوه الاول
النصوص الدالة اجمالا على انه خالق الكل لا خالق سواه وتفصيلا على
انه خالق السموات والارض والظلمات والنور والموت والحياة وغير
ذلك من الجواهر والاعراض الثاني دليل التوارد وهو انه لو وقع
شي بقدرة الغير وقد عرفت انه مقدور الله تعالى ايضا فلو فرضنا
تعلق الارادتين به معا فوقوعه اما باحدى القدرتين فيلزم الترجح
بلا مرجح واما بهما فيلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول
واحد لان التقدير ان كلا منهما مستقل بالايجاد فلا يجوز ان تكون العلة
هو المجموع وهذا بخلاف حركة الجوهر المتصف بكفي جاذب ودافع فانه
لا دليل على استقلال كل منهما بايجاد تلك الحركة على الوجه المخصوص
نعم قد يرد عليه ان قدرة الله تعالى اكمل فيقع بها وتضمحل
قدرة العبد الثالث دليل التمانع وهو انه لو وقع شي بايجاد الغير
وفرضنا قدرة الله تعالى وارادته بضد ذلك الشي في حال ايجاد تعلق ج
الغير ذلك الشي كحركة جسم وسكونه في زمان بعينه فان وقع
الامران جميعا لزم الضدين وان لم يقع شي منهما لزم عجز الباري وتخلف
المعلول عن تمام العلة وخلو الجسم عن الحركة والسكون وان وقع
احدهما لزم الترجح بلا مرجح وهو محال لا يقال معنى كون قدرته اكمل
انها تشمل اي اكثر ايجادا ولا اثر لهذا التفاوت في المقدور المخصوص
بل نسبة القدرتين اليه على السوا لانا نقول بل معناه انها اقوى
واشد تاثيرا فترجح على قدرة العبد ويظهر اثرها وسنتمم لهذا
المبحث تتمة بعد هذا نكتة ان عد كل شطر
من الرجز بيتا توجه على النظم ارتكاب الايطاء على ان بعضهم اجاز
في الرجز وان لم يعد وهو الحق فلا ايطاء والله اعلم ووحدة منصوب لقوله
اوجب لها اي القدرة السابق بيانها بمعنى ان مما يجب لصفة القدرة
من غير خلاف عندنا انها واحدة لا تتعدد وان تعددت مقدوراتها
وتباينت احوالها نعم يجب لتعلقاتها بحسب اختلاف تلك
الاحوال لما علمت من وجوب الفرار من تعدد القدما الا بقدر ما تدعو
الضرورة الى ارتكابه ومثل ذي اي القدرة في وجوب عموم تعلقها
بالممكنات ووجوب عدم تناهي متعلقاتها بالمعنى السابق في وجوب
وحدتها ارادة اي ارادة الله تعالى مثل قدرته في هذه الامور
بلا تفاوت وان اختلفت جهة التعلق فيهما فان القدرة انما تتعلق
بالممكنات تعلق الايجاد والاعدام فالارادة انما تتعلق تعلق

التخصيص

التخصيص ببعض ما يجوز عليها بدلا عن البعض الاخر واستفيد من اثبات القدرة
والارادة صفتين له تعالى الرد على المخالفين النافين لقدرته تعالى
واختياره متمسكين على ذلك بوجوه اولها لو كان الباري تعالى فاعلا
بالقدرة والاختيار دون الايجاب فتعلق قدرته باحد مقدوريه
المتساويين بالنظر الى نفس القدرة دون الاخر ان افتقر الى مرجح ينتقل
الكلام الى تاثيره في ذلك المرجح ويلزم التسلسل في المرجحات وان لم يفتقر
لزم انسداد باب اثبات الصانع لان مبناه على امتناع الترجح بلا مرجح
وافتقار وقوع الممكن الى مؤثر والجواب منع الملازمتين اي لا نسلم انه
لو افتقر تعلق القدرة الى مرجح لزم التسلسل لجواز ان يكون المرجح
هو الارادة التي تتعلق باحد المتساويين لذاتها كما في اختيار
الجائع احد الرغيفين والهارب احد الطريقين ولا يخفى ان هذا اولى
مما قاله في المواقف اقتداء بالامام ان القدرة تتعلق لذاتها ولا نسلم
انها لو لم تفتقر الى مرجح لزم انسداد باب اثبات الصانع فان المفضي
الى ذلك جواز ترجح الممكن بلا مرجح بمعنى تحققه بلا مؤثر لا ترجيح القادر
احد مقدوريه بلا مرجح بمعنى تخصيصه بالايقاع من غير داعية
ولا يلزم من جواز هذا جواز ذلك وثانيها ان تعلق القدرة والارادة
بايجاد العالم ان كان ازليا لزم كون العالم ازليا لامتناع التخلف عن تمام
العلة وان كان حادثا ننقل الكلام الى تعلقها باحداث ذلك التعلق وتتسلسل
التعلقات الحادثة والجواب منع الملازمتين اما الاولى فلجواز ان
تتعلق القدرة والارادة في الازل بايجاد العالم فيما لا يزال واما الثانية
فلجواز ان يكون حدوث تعلق القدرة والارادة لذاتهما من غير
افتقار الى حدوث تعلق اخر على ان التعلقات اعتبارات عقلية
ينقطع التسلسل فيها بانقطاع الاعتبار وثالثها ان الواجب ان استجمع
جميع ما لا بد منه في صدور عنه وجوديا كان او عدميا وجب صدور
الاثر عنه بحيث لا يتمكن من الترك لامتناع عدم الاثر عند تمام المؤثر
ولا يكون مختارا بل موجبا وان لم يستجمع جميع ما لا بد منه امتنع صدور
الاثر ضرورة امتناع وجود الاثر بدون المؤثر وحاصل
هذا يؤول الى انه لا فرق بين الموجب والمختار والجواب انه لو سلم امتناع
عدم الاثر عند تمام المؤثر المختار فلا نسلم ان هذا يستلزم كون الفاعل
موجبا لا مختارا فان الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا مناف له
لانه بحيث لو شاء الترك بخلاف الموجب فظهر الفرق ورابعها ان الفاعل
لو كان قادرا على وجود الشي لكان قادرا على عدمه لان نسبة القدرة
الى الطرفين على السوا لكن التالي باطل لان العدم الاصلي ازلي ولا شي

Copyright ... University